العدد (1745) السنة السابعة - الأثنين (15) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مثقفون عراقيون: المناصب ينبغي أن تكون حكراً على الكفاءة والمواطنة

أي أفكار تسوّق الشوفينية والطائفية هي عودة للنظام الدكتاتوري الذي يرفضه العراقيون

اقترنت الحملات الدعائية للانتخابات النيابية التي جرت في السابع من آذار الجاري باحتدام الصراع السياسي والانتخابي الذي ما يزال قائما لحد الان اذ كشفت عن حدته بعض التصريحات التي اطلقها سياسيون بارزون يتبوأون مناصب قيادية (طارق الهاشمي ، عبد الكريم السامرائي) سواء في المؤسسات الرسمية او في مجلس النواب تناقلتها وسائل الاعلام المختلفة مع الكثير من علامات الاستفهام والاستغراب ، كما انتشرت في الشارع العراقي فابدى المواطن العراقي ازاءها خشيته من العودة ثانية الى عصر الديكتاتوريات الاستبدادية سيما وانها اتسمت بالتشنج والتوتر بعدما اماط مطلقوها اللثام عن نواياهم الحقيقية لما دعوا الى ان يكون رئيس جمهورية العراق في المرحلة المقبلة من القومية العربية، وهي وفي نظر الادباء والمثقفين العراقيين فيها من النشاز والشوفينية ما يثير الحنق والغضب، وقد وصفت هذه التصريحات بانها تشوه وربما تخرب المسار الديموقراطي والنهج الجديد الذي اختاره الشعب العراقي عقب سقوط صنم الديكتاتورية البغيض. (المدى) التقت عددا من الادباء والكتاب والمثقفين والفنانين واستطلعت وجهات نظرهم حول تلك التصريحات .

بغداد / شاكر المياح

حسين علي هارف

عقيل مهدي

جمال الهاشمي

الفريد سمعان

الفريد سمعان: العراق ليس ملكا لأحد

الامين العام لاتحاد الادباء والكتاب في العراق الفريد سمعان ادلى بدلوه فقال: لا اعتقد بان رئيس الجمهورية يجب ان يكون عربيا ، لان العراق وطن الجميع وان المعيار فيه هو الكفاءة والعلمية والتاريخ النضالي ، واذا كان هنالك اكثر من مرشح لهذا الموقع فيجب ان يصار نوع من التوازن في الاختيار ويؤخذ بنظر الاعتبار الظروف التاريخية للبلد والاتفاقات التي من الممكن ان تؤدي الى تحقيق مستقبل جيد له، انا لا يعنيني من سيكون رئيسا للجمهورية ، كان على رأس جامعة بغداد عراقي صابئي وفيها العشرات من الاساتذة العرب والمسلمين والمسيحيين وكلهم اكفاء وبدرجات علمية مختلفة ، ولكون الدكتور عبد الجبار عبد الله عنصر علمي عظيم هذا هو مكانه الحقيقي والطبيعي، ولهذا فانا مع الرئيس الاكفأ وصاحب التاريخ العريق الذي يؤدي الى تحقيق طموحات العراقيين.

جاسم بديوي: العراق مجتمع تعددي

الشاعر الدكتور جاسم بديوي قال: دعنا نتفق اولا ، هل ان الشعب العراقي هو من العرب فقط ؟ ام هو مجتمع تعددي؟ بالتاكيد هو متعدد الاطياف، ولا اعتقد ان الموضوع مثير للجدل وخاصة ان العملية السياسية الديموقراطية تخضع في بعض الاحيان الى التوافقات السياسية ، ولا اظن ان الشعب العراقي يعاني من عقدة اسمها ضرورة ان يكون الرئيس عربيا بعد ان تجاوز المحن والاخطار عقب الاطاحة بالدكتاتورية المقيتة ومثل هكذا دعوات ليست سوى تكريس للطائفية وتقسيم المواطنة الى درجات، مواطن من الدرجة الاولى واخر من الدرجة الثانية وهكذا ، بل الاهم عنده ان يكون عراقيا حسب مثلما نص عليه الدستور .

آمنة عبد العزيز: قضية يفتعلها الطائفيون

الشاعرة والاعلامية آمنة عبد العزيز تساءلت: لماذا تطلق مثل هذه التصريحات التي تعني العودة الى الطائفية والقومانية ؟ نحن نتمنى ان يكون الرئيس عراقيا وعراقيا فقط، وان ينأى عن التكتلات وعن الانحياز الى اثنيته، وان يكون قريبا من احساس الشعب العراقي، اين هي المشكلة؟ وليكن كرديا او شبكيا ، ولتكن امرأة لم لا ؟ .

سيف الدين الجراح: منصب رئيس الجمهورية حق لكل عراقي

الروائي سيف الدين الجراح ذكر بان الدستور العراقي الذي صوت له العراقيون لم يحدد قومية او دين او طائفة او عرق رئيس الجمهورية العراقية ، بل منح الحق لكل عراقي ان يتبوأ منصب الرئيس بغض النظر عن اثنيته ، لان العراق يضم تحت لوائه عربا وكردا ومندائيين واشوريين وشبك وأيزدية ، وتركمان ، مسلمين وغير مسلمين ، شيعة وسنة ومسيحيين ، جميع هذه المكونات عراقية صميمة يحق لاي فرد من افرادها ان يرشح لرئاسة الجمهورية ، اما الدعاوى التي تنادي بان يكون الرئيس من القومية العربية فهي محض اقاويل لا سند قانوني او وطني لها .

عقيل مهدي: لا احتكار لاي منصب

يقول عميد اكاديمية الفنون الجميلة الدكتور عقيل مهدي: هل هناك ضرورة ان يكون رئيس جمهورية العراق عربيا؟ الدستور اجاب على هذا السؤال وهو واضح وغير ملتبس اذ سمح للمواطن العراقي الحائز على شروط المواطنة وحق التصويت ان يرشح لاي منصب كان ومنها منصب رئيس الجمهورية وبحسب خبرته وكفاءته ، وقضية رئيس الدولة ليست بالامر الهين ، انما هي قضية مصيرية وفيها بعد استراتيجي وانساني كبير ولذلك فان المرشح يخضع لنوع من المحكات والمعايير رفيعة المستوى واذا نفذ منها وكان موضوعيا من ناحية القبول العام ورضا المكونات الوطنية سيستمد شرعيته حتما ، لاننا في العراق اليوم ابتعدنا عن كل المسميات ، والافق العربي عليه ان يحترم خصوصية الشعب العراقي والمكونات العراقية والانسان بمثل ما كان هوشيار زيباري الذي مثل خارجيتنا في مؤتمر الوزراء العرب اذ جرت بينه وبينهم حوارات انسانية معقولة فمنهم من وقف الى جانب العراق ونشكرهم على مواقفهم تلك ، لان هذا نوع من الرهانات على مستقبل الامة العربية التي تتشرف ان يكون فيها من المكونات مثل الكرد وسواهم فهم من صفوة المجتمعات الشريفة المناضلة من اجل صنع مستقبلها .

فهد الأسدي: المواطنة قبل القومية

الروائي فهد الاسدي ذكر بان الدعوة الى ان يكون الرئيس العراقي عربيا لاتعدو كونها ترسيخاً للتخلف ، الشعب العراقي فسيفساء متعددة الاطياف اجمعت على حب العراق وليس مهما لديها ان يكون الرئيس عربياً او كردياً او تركمانياً او ايزيدياً ، لان الاهم ان يكون عراقيا صميما يسعى لخدمة العراق باخلاص وتفان ، وأكد الاسدي ان تكون المواطنة قبل القومية وجميع المسميات الاخرى ، وان ارادة الشعب العراقي هي من تحسم جميع القضايا المطروحة حول هذا الموضوع ، ولا يحق لاحد ان يصادر هذه الارادة.

صلاح زنكنة: افكار طائفية

يقول القاص صلاح زنكنة: ما صرح به السادة طارق الهاشمي وعبد الكريم السامرائي واسامة النجيفي بضرورة تسنم رئاسة الجمهورية شخصية عربية لكون العراق بلد عربي هذه التصريحات تدل بوضوح وبما لا يقبل الشك على هشاشة الخطاب العروبي القوماني المتهافت وعلى افتقار للثقافة السياسية والحس الوطني، وهي اشارات الى النزوع الطائفي لاصحابها الذين يمنون انفسهم بعودة النظام المباد. ويتساءل زنكنة : ترى هل قرأوا الدستور بعناية وهو الذي يؤكد على ان منصب رئيس الجمهورية العراقية هو حق لكل مواطن عراقي؟ ، شكرا لهم لانهم افصحوا عن مكنون ما يضمرون من غل وحقد ونقمة على كل ما هو غير عروبي ، ليس مهما ان يكون جلال طالباني رئيسا لجمهورية العراق وانما الاهم ان يكون عراقيا ، وطنيا ، شريفا بمستوى الطالباني وليس من الموتورين الذين لفظهم التاريخ الى غير رجعة.

داود سلمان: الاقرب للمكونات العراقية

يختصر القاص داود سلمان رأيه قائلا: اعتقد ان الرئيس طالباني ما يزال صمام امان لوحدة الشعب العراقي ووحدة الدولة العراقية وانه الاقرب للمكونات العراقية من دون استثناء .

سناء وتوت : طروحات مخالفة للدستور

الشاعرة سناء وتوت قالت: ليس هناك نص دستوري او قانوني يؤكد على عروبية الرئيس العراقي ، فربما يكون من الاخوة التركمان، او من الكلدواشوريين ، وتتساءل : من يثبت ان طارق الهاشمي وغيره عربا ؟ وهل الاخرين من الاصول غير العربية ليسوا عراقيين ؟ ، هذه التصريحات تدلل على نزعات اصحابها الشوفينية . هذا هو العراق بكل اطيافه ، خيمة تظلل جميع ابنائه الذين دافعوا عنه لما كان يتعرض للاجتياحات والغزوات منذ بدء الخليقة وحتى اليوم ، وهناك من يدعي بان السومريين ليسوا عربا وينبغي على العراقيين ان لايتمسكوا بتاريخهم وان يعودوا الى اصولهم العربية وهذا قول مردود على اصحابه كونه مناف لحقائق التاريخ.

جمال الهاشمي: تخريب للشراكة الوطنية

الكاتب جمال الهاشمي قال: ليس بالضرورة ان يكون الرئيس المقبل عربيا ، صحيح ان العراق من ضمن المحيط العربي ، وهو عروبي ضمن مفهوم العروبة ، وعضو في جامعة الدول العربية غير ان التأكيد على المفاهيم القومجية الشوفينية التي تقصي اي مكون من مكونات الشعب العراقي لهو امر محزن سيما ان اصحاب مثل هذه الطروحات انسلخوا من احزابهم وانخرطوا في العملية السياسية وما فتئوا يملأون الفضائيات ووسائل الاعلام المختلفة بالخطابات الديموقراطية ، ولا ننسى ان جميع القيادات العروبية في الحقبة الماضية كانت تتعاطف مع مكون كبير من مكونات الشعب العراقي الا وهو شعب كردستان الشقيق ايام كان يتعرض للقمع والاضطهاد والابادة الجماعية وخير مثال على ذلك موقف الرئيس المصري انذاك جمال عبد الناصر من القضية الكردية يوم ذاك ، مثل هذه الطروحات تحمل في طياتها الكثير من المخاطر التي تهدد وحدة العراق ، وتساءل : قد يكون الرئيس المقبل كلدوآشورياً فما الضير في ذلك ؟ مثلما حدث في ستينيات القرن المنصرم لما تنافس على رئاسة جامعة بغداد كل من الدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور عبد الجبار عبد الله وهو من الطائفة المندائية فاختير الاخير رئيسا للجامعة .هذه الطروحات وللاسف محاولة لاشاعة الخطاب الشوفيني من اجل تخريب اللحمة والشراكة الوطنيتين بينما نحن في العراق بحاجة لتعميق الاخوة بين ابناء الوطن الواحد واسمه العراق الذي يمثل هوية جميع ابنائه .

طه شبيب: طروحات مرفوضة

الروائي الدكتور طه حامد الشبيب اوجز قائلا : هذه الطروحات مرفوضة جملة وتفصيلا ، لان العراقيين ومنذ الازل هم من صنعوا الالهة والاثنيات والديانات التي وحدتهم على مر التاريخ ، وبعد كل هذا يأتي من يريد ان يهشم هذه الوحدة لغاية في نفسه وعلى وفق دعوة شوفينية وفي زمن تحررفيه الشعب العراقي من ربقة العبودية وخطا خطوات تاريخية على درب الحرية والديموقراطية ، اعتقد ان مثل هذا سوف لن يحصد سوى الخيبة والخذلان .

عباس لطيف: نريد عراقا بلا نعوت

القاص والكاتب المسرحي عباس لطيف قال:هل هناك ضرورة لأن يكون الرئيس العراقي المقبل عربيا ؟ هذا السؤال وبتقديري الشخصي يجب ان يؤجل في هذه المرحلة ، او لا يثار كي لا نعود الى المربع الاول من التفكير السياسي الضيق والجاهل بمعنى ، كنا ضمن الاعراق والاديان والطوائف فماذا فعلنا ؟ لم لا نمضي من دون تصنيفات ولا تسميات ولا تحديدات من يكون هذا ومن يكون ذاك ؟ الاجدر هو الذي يفرض نفسه ،ومثل هكذا دعوات تعني العودة الى الطائفية المقيتة بصيغة توافقية جديدة ، مثل هذا النمط من التفكير السياسي مرفوض ، لاننا نريد ان يمثلنا عراقي بعيد عن هذه التسميات والنعوت .

حسين علي هارف: احترام خصوصية الشعب العراقي

الاستاذ في كلية الفنون الجميلة الدكتور حسين علي هارف قال: لم يحدد الدستور العراقي قومية رئيس الجمهورية غير انه اشترط ان يكون عراقيا ، وليس مهما ان يكون كرديا او صابئيا او عربيا وانما ان يحوز على ثقة الشعب من خلال فوز كتلته النيابية ، ولا اظن ان هناك ضرورة دستورية او اخلاقية او وطنية ان يكون من قومية محددة بعينها .

مزاحم الشمري: مام جلال رسالة لوحدة العراقيين

الناقد مزاحم الشمري قال: لا اعتقد ان هناك ضرورة ملحة لان يكون رئيس الدولة عربياً، والخطوة السابقة باختيار مام جلال لرئاسة الجمهورية رائعة ، وهذا دليل قاطع على ان العراق يتشارك فيه جميع العراقيين وليس حكرا لطائفة او قومية معينة والمبادرة التي اتفق عليها فيما مضى السياسيون العراقيون كانت جيدة ومثمرة ورسالة تطمين للمكونات الاخرى باحقيتها بالشراكة في هذا الوطن .سياسات الانظمة السابقة جعلت من هذا المنصب حكرا لقومية بعينها فافرزت غبنا وتوجها وشعورا عند القوميات الاخرى بانها غريبة عن وطنها ، واختيار مام جلال لهذا المنصب كان بمثابة رسالة حقيقية الى الاخوة الكرد بأنهم اسياد في هذا الوطن وليسوا طارئين عليه.

إياد السامرائي: محاربة الفساد وترسيخ التجربة الديمقراطية أهم تحديات المرحلة المقبلة

اذاعة العراق الحر

في السابع من آذار توجه ملايين العراقيين الى صناديق الاقتراع على وقع انفجارات راح ضحيتها عشرات الأبرياء.

ونال العراقيون بملايينهم هذه اعجاب العالم لتحديهم الجماعات التي هددتهم بالموت إن هم انتخبوا ممثليهم ، وانتصروا في التحدي.

اعلنت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ان نحو ثمانية عشر مليونا وتسعمئة الف عراقي يحق لهم التصويت فيما قالت المفوضية المستقلة للانتخابات ان ٦٢ في المئة منهم شاركوا فعلا في الاقتراع ، أي ان اكثر من احد عشر مليونا وسبعمئة الف عراقي خرجوا من مراكز الاقتراع بأصابع ملونة في السابع من آذار.

كانت روح التحدي التي ابداها الناخبون العراقيون مدفوعة باصرارهم على ممارسة حقهم الطبيعي في اختيار مَنْ يحكمونهم لأربع سنوات قادمة وتطلعهم الى حياة أفضل بعد كل ما عانوه.

الأمل الذي كانت تعمر به قلوب هؤلاء العراقيين هو ان ينتخبوا برلمانا احسن أداء ، لا سيما وان مجلس النواب كان موضع انتقادات لاذعة من اوساط الرأي العام العراقي التي لم توفر احدا من اعضائه تقريبا ، بمن فيهم هيئة الرئاسة. وتتركز الانتقادات على التزامات وقوانين مهمة رحّلها مجلس النواب الى البرلمان الجديد.

اذاعة العراق الحر التقت رئيس مجلس النواب المنتهية دورته التشريعية اياد السامرائي الذي عزا تعطيل هذه الملفات الى غياب الرؤية الموحدة. من أهم الملفات التي لم ينفذها مجلس النواب في برنامجه خلال الفترة السابقة انجاز التعديلات الدستورية التي اتفقت عليها القوى السياسية ، بما في ذلك النص الدستوري على ان تكون السلطة التشريعية مؤلفة من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الاتحاد. وفي هذا الشأن استبعد رئيس مجلس النواب اياد السامرائي في حديثه لاذاعة العراق الحر ان يبت حتى البرلمان الجديد في قضية مجلس الاتحاد نظرا للفتور الذي يتسم به موقف الكتل السياسية من هذه القضية.

قانون النفط والغاز ملف آخر رمى مجلس النواب كرته الى ملعب البرلمان القادم. واوضح السامرائي ان هذا القانون المهم هو احد القضايا العالقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية وان اقراره يرتهن بحل هذه القضايا ، بما في ذلك توزيع العائدات. ووافقت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي على البروتوكول الملحق بمعاهدة حظر الانتشار النووي. وتأتي هذه الموافقة في اطار تحرك الدبلوماسية العراقية لرفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق في مجال استخدام الطاقة النووية بعد اعلانه دولة خالية من اسلحة الدمار الشامل. ولكن موافقة الحكومة على البروتوكول لم تُشفع بمصادقة مجلس النواب. لان الحكومة ارسلت البروتوكول الى البرلمان في وقت متأخر جدا.

وكان السامرائي قد زار الكويت في صيف ٢٠٠٩ واقترح في ختام الزيارة تحويل ما بذمة العراق من تعويضات مترتبة على غزو الكويت الى مشاريع استثمارية في العراق. وحول ما آلت اليه مبادرته أكد اياد السامرائي انها ما زالت حية بعد الاستجابة التي لاقتها من الكويتيين ولكنه اضاف ان متابعتها تقع على عاتق السلطة التنفيذية داعيا الى مبادرات شجاعة من الحكومتين العراقية والكويتية.

السامرائي حدد في حديثه لاذاعة العراق الحر ما اعتبره التحديات الرئيسية المطروحة على السلطتين التشريعية والتنفيذية اللتين ستنبثقان عن انتخابات السابع من آذار ، وفي مقدمتها الاستمرار في اعتماد صيغة الديمقراطية التوافقية وضمان اكبر مشاركة من جانب الكتل السياسية في الحكومة المقبلة وتكافؤ الفرص بين العراقيين في كل المجالات ومكافحة الفساد بحملة رسمية وشعبية.

يتطلع العراقيون الى مجلس نواب يغتنم السنوات الأربع القادمة للتطور الى مؤسسة حيوية وصرحا يجسد ارادة الشعب العراقي في التغيير وحياة افضل لهم ولأطفالهم.

بعد انتهاء الانتخابات.. الديمقراطية في العراق ستواجه اختباراً حقيقياً

عن :كرستيان ساينس مونيتر
ترجمة: عمار كاظم محمد

شهدت الانتخابات العراقية التي جرت يوم السابع من هذا الشهر اقبالا جيدا على الرغم من بعض احداث العنف المتفرقة هنا وهناك لكن النتائج المتقاربة تظهرعدم وجود حزب قوي بما فيه الكفاية لكي ينهض بتكوين الحكومة لوحده لذلك سوف تبدأ المهمة الشاقة في عقد التحالفات الائتلافية للديمقراطية الناشئة في العراق.

لقد دعمت الانتخابات تلك الديمقراطية الوليدة في البلاد لكن الشهور القادمة سوف تكون مشحونة بقلق الاخطار المحتملة اكثر من القنابل التي ترددت اصداؤها في بغداد بينما كان الناخبون يتوجهون نحو صناديق الاقتراع يوم الاحد الماضي. فبالانتخابات الوطنية الثانية في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين يتجه انتباه السياسيين العراقيين نحو تشكيل التحالفات التي ممكن أن تصاغ لتكوين حكومة جديدة وهي العملية التي يتوقع لها أن تستمر طوال الربيع وبداية الصيف المقبل.

لا احد من الاحزاب قادر بما فيه الكفاية لوحده على تشكيل الحكومة وتظهر النتائج الاولية تقدم ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء العراقي الحالي في الجنوب لكن قائمة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي تأتي في المركز الثاني او الثالث في نفس تلك المحافظات وقد يبدو أن من التقليدي أن يكون رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي قويا في الجنوب لكن الناخبين عبر البلاد بدا كما لو أنهم ينزعون للابتعاد عن الاحزاب ذات الاسس الدينية لمصلحة التحالفات التي يمكن أن تقدم لهم اشياء اساسية مثل الوظائف والكهرباء.

من جهة أخرى وفي ظل هذا التنافس يبدو أن الأحزاب الكردية الرئيسية ستلعب دورا مهما في بناء اي تحالف حيث لن يكون لأي احد من الاطراف العدد الكافي من الاصوات لتشكيل الحكومة وكان رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني قد قال في لقاء معه «بالنسبة لنا في اقليم كردستان سوف لن نقرر الى ما بعد الانتخابات حول كيفية أن نكون جزءاً من التحالفات لأن هناك الكثير من المسائل المهمة التي يجب علينا التفاوض بشأنها».

هناك قلق من الفراغ المحتمل حدوثه نتيجة تشكيل الحكومة وطبقا للدستور فانه يجب تشكيلها بعد شهر من ظهور نتائج الانتخابات النهائية المصادق عليها وهو ما يجب أن يحدث والحالة هذه في نهاية شهر نيسان القادم . يقول الناطق باسم البرلمان الحالي اياد السامرائي قبيل الانتخابات»انا قلق من حدوث فراغ دستوري حينما ينتهي عمل المجلس خلال هذه الدورة»مضيفا» اي شيء ممكن ان يحدث بين الدورتين فحينما تحتاج الى المجلس وهو لم يتشكل بعد فستكون هناك مشكلة والبديل هو ان يمنح رئيس الجمهورية سلطة طوارئ او عندما تقرر المحكمة الاتحادية كيفية معالجة ذلك الفراغ الدستوري».

وكان مسؤولو الانتخابات قد قالوا ان نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت ٦٢,١٤٠ بالمئة من مجموع اكثر من ١٨ مليونا من الناخبين المسجلين للأقتراع وهذه الارقام هي على النقيض من نسبة المشاركة في الانتخابات التي بلغت ٧٨ بالمئة في عام ٢٠٠٥ .

يقول السيد كاربينتر عضو معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى»يمكن ان ترى في هذه الاماكن التي تحدث فيها الانتخابات للمرة الأولى حيث الغبطة ثم يبدأ الأمر بالانخفاض وقد رأينا هذا في بولندا ورأيناه في اندونيسيا حيث لا يمكن أن تتوقع ان تكون الانتخابات على نفس الشاكلة».

وبالاشتراك الواسع الذي حدث في الانتخابات الحالية يبدو الدرس الرئيسي في العراق هو اشتراك اطراف لم تكن مشتركة من قبل في الانتخابات الماضية . ويضيف كاربنتر قائلا» الناس يمكنهم مناقشة الكلفة التي حدثت لكننا خلقنا للعراقين أن يكون لهم طريق مختلف في السياسة والامر عائد اليهم لرؤية ما سيصنعون منه واعتقد ان تلك الانتخابات قد عززت هذه الفكرة التي على الرغم من كونها قد كانت مؤلمة للشعب العراقي والامريكي لكنها لم تكن ابدا مضيعة للوقت.